محافظة حضرموت احتلت المرتبة الأولى

٦٩ مليار ريال التكلفة التقديرية للبناء في ٢٠٠٣م

كتب/ علي البشيري

■ بلغ حجم التكلفة التقديرية للبناء خلال عام ٢٠٠٣م نحو ٦٩,١ مليار ريال مقابل ٤٢,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٠ وبزيادة تقدر بنحو ٢٦,٣ مليار ريال وبنسبة نمو بلغت ٣٨٪.

ووفقا لإحصائية رسمية فقد بلغ حجم الرخص الممنوحة للبناء الجديد ٣٨٩٧ وإضافة البناء ١٤٨٢ وتغير البناء ٢١ والترميم ٤٨ رخصة فيما بلغت مساحة البناء اكثر من ٢ مليون متر مربع موزعة على جميع محافظات الجمهورية.

واحتلت محافظة حضرموت المرتبة الأولى حيث بلغ جم التكلفة التقديرية للبناء نحو ١٤,٦ مليار ريال يليها محافظة إب ١٣,٤ مليار ريال والحديدة ١٢,٩ مليار ريال وأمانة العاصمة ٩,١ مليارات ريال وعدن ٥,٩ مليارات ريال وتعز ٥,٧ مليارات ريال.

وأشارت البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء بان حجم تكلفة البناء بمحافظة صنعاء بلغت ٣,١ مليار ريال يليها محافظة شبوة ١,١ مليار ريال ومأرب مليار ريال والبيضاء ٥٦٣ مليون ريال وذمار ٣٤٧ مليون ريال والمهرة ٣٧١ مليون ريال وحجة ٢٦١ مليون ريال وصعدة ١٢٧ مليون ريال ولحج ١١٦ مليون ريال وابين ٧٧ مليون ريال والمحويت ٤٩ مليون ريال.

وشهدت بلادنا خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا في قطاع البناء والتشييد حيث بلغ معدل نموه في عام ٢٠٠٣م نحو ٥,٤٪ فيما يسهم بنحو ٨٨,٧ مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي فشكل نحو ٤,٣٪.

وكان مسح البناء والتشييد قد أظهر التكلفة الإنشائية التي نفذها قطاع البناء والتشييد خلال عام ٢٠٠١م بحوالي ١٠٨,٧ مليار ريال منها ٦١,٧ مليار ريال للقطاع المنظم ونحو ٤٧ مليار ريال للقطاع غير المنظم.

ووفقا للمسح فإن عدد المنشآت العاملة في قطاع المقاولات المنظمة تبلغ ٩٨٩ منشأة توزعت أنشطتها في أربعة مجالات هي إنشاء الطرق البرية وأعمال إنشائية عامة وإنشاء الابنية الكاملة بشقيها السكني وغير السكني.

ويعمل في قطاع الإنشاءات نحو ٢٣٨ ألف عامل منهم ٢٣٦ ألف من الذكور و١٣٢٣ من الإناث.

وقاد النمو الكبير الذي يشهده قطاع البناء والتشييد إلى ارتفاع أسعار الإسمنت والحديد خلال الأعوام الماضية بنسبة تزيد عن ٧٠٪ وذلك بسبب نمو الطلب بنسبة تفوق حجم الإنتاج والاستيراد كما ارتفعت أيضا أسعار الأراضي وخصوصا في العاصمة صنعاء بنسبة كبيرة تفوق ٢٠٠٪ عن أسعارها في الأعوام الماضية.

عدن.. انشاء شركة لتجهيز الأسماك وتصديرها

■.. عدن/سبأ..

وافقت المنطقة الحرة بعدن على انشاء شركة جديدة تعني بتجهيز وطحن الأسماك ، وقضى القرار الصادر عن المنطقة بهذا الخصوص لعام ٢٠٠٤م بتسجيل شركة يمنية تسمي بحر العرب لتجهيز وطحن الاسماك .

وعلمت وكالة الانباء اليمنية/سبأ/ بان الشركة ستعمل بناء على القرار على مدى خمسة وعشرين عاما في المنطقة الصناعية التخزينية المطورة في مجال طحن الاسماك ومخلفاتها وانتاج علف حيواني وتصدير اسماك طازجة ومجمدة.

التعليم الفني يحوز على اهتمام الشباب في مأرب

■ الثورة/

يحوز التعليم الفني والتدريب المهني على اهتمام واسع من قبل الشباب والفتيات في محافظة مأرب، حيث تشهد المحافظة إقامة العديد من الدورات التدريبية في مجالات الكمبيوتر والسمكرة والحياكة والتطريز والخياطة والكوافير التي تنفذها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وبدعم من المؤسسة الألمانية للتعليم الفني.

وفي تصريح لـ"الثورة" أكد الأخ/ علي محمد الفاطمي وكيل محافظة مأرب أن التعليم الفني بدأ يخطو خطوات طيبة محققا نتائج إيجابية كبيرة على حياة الشباب الذين يلتحقون بمختلف البرامج التدريبية والمهن دون استثناء، في وقت كانت مثل هذه الأعمال لا تلقى أي قبول أو ترحاب من قبل المواطن في المحافظة خاصة الشباب.

وقال إن الوعي المتنامي بين أوساط الشباب والدورات التدريبية التي نفذها المشروع الألماني سواء في المحافظة أو في العاصمة صنعاء ساهمت بشكل كبير في استقطاب الشباب وعملت على تغيير المفاهيم الخاطئة تجاه بعض الحرف.

وأضاف أن البرامج التدريبية تكتسب أهمية كبيرة كونها تعمل على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وهو من شأنه انحصار العديد من الظواهر السلبية التي عانت منها المحافظة سابقا كالثأر وغيرها.

ونوه بأن تفاعل المرأة مع هذه الدورات التدريبية سوف يعمل على تعزيز دورها ومشاركتها في العملية التنموية.

مثمنا تثمينا عاليا كل الجهود والدعم الذي تقدمه وزارة التعليم الفني والمؤسسة الألمانية في سبيل النهوض بمستوى التعليم الفني بالمحافظة. مبديا الاستعداد والتعاون لتذليل أي صعوبات والتفاعل الإيجابي مع أي جهود في هذا المجال.

الخطوات التنفيذية لإنشاء سوق الأوراق المالية

■ يحيى محمد الكستبان

■ الاسواق المالية هي الوجه الحضاري الحديث لاقتصاديات الدول فهي تمثل حلقة الاتصال بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي بين المدخرين والمنتجين.

فالاسواق المالية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية حيث تقوم بدور رئيسي في تجميع المدخرات بكافة اشكالها وآجالها المختلفة وإعادة استثمارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال مجموعة من القنوات ينساب فيها المال من وحدات المجتمع التي لديها أموال فائضة ترغب في التخلي عنها الى الوحدات التي تعاني من عجز الاموال بالقياس الى حجم برامجها الاستثمارية مما يؤدي في النهاية الى زيادة حجم الاستثمارات وارتفاع معدلات النمو.

تعريف اسواق الاوراق المالية

هي السوق التي يتم فيها التعامل بالاوراق المالية بيعا وشراء مثل الاسهم والسندات واذونات الخزانة وغير ذلك من الاوراق المالية بحيث تشكل احدى القنوات التي ينساب فيها المال بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المتنوعة في المجتمع وبما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد القومي.

تاريخ نشأتها

ترجع نشأة أسواق الاوراق المالية الى ظهور البورصات حيث بدأ التعامل في الأوراق المالية اعتباراً من القرن السادس عشر عندما بدأت الحكومات تقترض من الافراد ولجأت الشركات الى الاقتراض عن طريق اصدار السندات.

فقد بدأ التعامل في تسهيل التعامل بالسندات عندما اصدر ملك انجلترا الثالث عام ١٦٩٣م قرار منح فيه الحق لمالك صك القرض في التنازل لأي شخص يرغب في شرائه.

وفي امريكا عام ١٧٩٠م وخلال حرب الاستقلال أصدرت الحكومة الفيدرالية صكوك الدين الموحد لتحل محل قروض الولايات المتحدة (المختلفة).

العوامل المكونة لإنشاء سوق للأوراق المالية

(١) توفر بيئة اقتصادية ملائمة وسليمة:- تلعب السياسات المالية والنقدية الاستقرارية دوراً بارزاً فالاستقرار النسبي في اطار معدلات تضخم منخفضة ومعدلات فائدة حقيقية وموجبة تتحدد وتتحرك وفق قوى العرض والطلب وأسعار صرف واقعية ومستقرة وغياب اي صيغة احتكارية للمصادر التمويلية او قيود على انتقال رؤوس الاموال بشجع الانشطة الادخارية والاستثمارية ويجعل القرارات التمويلية والائتمانية تبني وفق قوى السوق.

(٢) بنية تشريعية وقانونية مشجعة وتشمل مجموعة التشريعات والقوانين والانظمة والتعليمات والاحكام النافذة التي تظبط نشاط اصدار وتداول الاوراق المالية وتتضمن قانون الشركات وقانون السوق المالية، والقوانين والانظمة الضريبية واحكام الاستثمار الاجنبي وقانون حقوق الملكية بالاضافة الى القوانين المصرفية والمالية وقوانين ومعايير تدقيق الحسابات.

وترتبط كفاءة وفعالية هذه القوانين والاحكام بالدرجة التي تعكس واقع واحتياجات تطور سوق الاوراق المالية في البلد المعني وبقدرتها على تشجيع وتحفيز الانشطة الادخارية والاستثمارية وعلى مساعدة الفعاليات المشاركة في السوق في تحقيق اهدافها وغاياتها.

(٣) تواجد شركات ومؤسسات وساطة كفؤة ومتطورة وقادرة على المنافسة والابتكار بمختلف فعالياتها واشكالها يعتبر من ضروريات تعزيز نشاط سوق الاوراق المالية وتحقيق التطور المنشود ويشمل ذلك أنشطة الوساطة بالعملة وادارة المحافظ وصناعة السوق وتسويق وتغطية الاصدارات الاولية وشركات رأس المال المخاطر والمضارب والمؤسسات الاستثمارية بالاضافة الى المؤسسات وشركات الدراسات والابحاث وتقييم الملاءة وهنا يجب أن تعمل هذه الفعاليات ضمن بيئة مشجعة دون اغفال اهمية وجود ضوابط محددة لها تضمن الحماية والسلامة للمتعاملين.

(٤) وجود بنية تحتية متطورة تشمل انظمة وآليات الدفع والمقاصة والتسوية ونظام التداول وانظمة الحفظ والايداع المركزي وكذلك أجهزة خدمات المعلومات.

ويعتبر تشغيل واستخدام انظمة وآليات تستند الى تقنيات الكترونية مناسبة ركن مهم يساهم في تحسين درجة الشفافية وخفض التكاليف وتقليل المخاطر في السوق.

(٥) توفر درجة عالية من الوعي لدى الشركات والافراد بالفرص والمزايا الادخارية والاستثمارية التي يبرزها سوق الاوراق المالية بشكل عاملاً مهماً في دفع وتعزيز دور السوق في الاقتصاد.

ويرتبط هذا الامر بصورة كبيرة بدرجة التطور الاقتصادي والمالي والاجتماعي في البلد المعني بتوفر شركات الخدمات المالية ووسائل الاعلام المتخصصة والنشرات والدوريات وغيرها من وسائل تنمية المعرفة بدور وآلية السوق.

(٦) وجود عرض وطلب كافيين على الاوراق المالية: ويرتبط ذلك بعدد من العوامل مثل حجم الاقتصاد الوطني وحجم القطاع العام فيه ودور الاستثمار المؤسس وهيكلية ونمطية الانشطة الاقتصادية والتجارية في البلد المعني وتوفر الحوافز الضريبية واجراءات واحكام إصدار الاوراق المالية وتنوع الادوات والبدائل التمويلية والسياسات الائتمانية المتبعة.

وتساهم هذه العوامل مشتركة في تحديد حجم العرض والطلب على الاوراق المالية وبالتالي حجم السوق ودرجة سيولته.

الخطوات والجوانب المتعلقة بإنشاء سوق الاوراق المالية

تتطلب عملية انشاء سوق الاوراق المالية اتخاذ عدد من الخطوات التنفيذية على الصعيد المؤسسي والتشريعي والاداري بحيث تؤدي في محصلتها الى خلق الكيان الاعتباري للسوق ومؤسساته الملحقة.

أولاً: الخطوات التنفيذية الرئيسية لإنشاء السوق

أ- الخطوة الاولى:- انشاء اللجنة العليا للسوق المالي

يمثل اصدار قرار أو مرسوم بإنشاء اللجنة العليا للسوق المالية الخطوة الضرورية الزولى ويوكل الى هذه اللجنة مهام الاشراف على انشاء السوق وتتمتع بالصلاحيات الواسعة المناسبة لاتخاذ كل ما يلزم لانجاز ذلكويمكن أن تتالف هذه اللجنة من سبعة الى ثلاثة عشر عضواً على أن تضم الجهات ذات العلاقة كالبنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة والمكتب الفني للخصخصة بالاضافة الى خبراء متخصصين في الشئون القانونية والمالية والمحاسبية وقد يكون من المفيد ان تضم بعض الفعاليات من القطاع الخاص ذات الصلة وكممثلين من المصارف وهم الوسطاء المحتملون والشركات المساهمة وغرف الصناعة والتجارة وشركات المحاسبة والتدقيق ويستحسن ان يكون الاعضاء المشاركين في اللجنة من ذوي المراتب العالية في قطاعاتهم لما لذلك من اثر على سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها ويمكن ان تلحق هذه اللجنة برئاسة الوزراء.

ب- الخطوة الثانية:- اقرار الاطار المؤسسي والاداري المنظم للسوق.

١) اقرار الجمع زو الفصل بين المهام : تقرر اللجنة العليا للسوق المالي وفق ما تراه مناسباً الجمع بين التشريع والرقابة وادارة التداول والايداع وانجاز المقاصة والتسويات في كيان اعتباري واحد أو الفصل بينها في كيانات مستقلة.

٢) دور الحكومة والقطاع الخاص: يتعين على اللجنة تحديد دور الحكومة ومؤسساتها في ادارة السوق والرقابة عليه وعليه فإنه من المفيد انشاء هيئة الاوراق المالية كهيئة حكومية مستقلة تعمل كجهة رسمية يخضع أغلب العاملين فيها لأنظمة العمل في الهيئات المشابهة مع مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص وشركات الوساطة في مجالس هذه الهيئة تنتدبهم غرف التجارة والصناعة وجمعية الوسطاء عند تاسيسها.

٣) اختيار المقر: يتعين على اللجنة اختيار المقر المناسب بحيث يشترط أن يكون في موقع يوجد فيه العدد الاكبر من الشركات المساهمة ونشاط التداول وأن يكون معلماً واضحاً وأن تتوفر سهولة الوصول اليه وأن يمتلك المساحة المناسبة.

٤) تحديد الهيكل التنظيمي للسوق: يشمل تحديد مكونات الهيكل الاداري والتنظيمي للسوق وتكوين مجلس الادارة وتحديد عدد اعضائه وصلاحياته وتحديد الدوائر العاملة فيه ومهام كل منها بما في ذلك تحديد عدد الموظفين وتوزيعهم والمؤهلات والخبرات المطلوب توفرها في كل منهم ويمكن ان يتراوح عدد الموظفين بالاضافة الى مجلس الادارة بين عشرين وثلاثين موظفاً يعملون في جوانب تغطي عمليات القاعة والتداول وشئون الشركات وشئون الوسطاء والابحاث والدراسات والمعلومات والشئون الادارية والمالية والتدقيق والشئون القانونية والعلاقات الخارجية.

٥) تحديد الايرادات والنفقات المتوقعة : يترتب على انشاء السوق ونفاذه تكاليف ثابته اولية ونفقات جارية ويستدعي ذلك أن تحدد اللجنة العليا للسوق هذه النفقات ومصادر تغطيتها ويتبع ذلك تعريف وتحديد مقدار الرسوم ومعدلات العمولات التي يستوفيها السوق.

ويمكن تقسيم الايرادات الى شقين:

الشق الاول:- ايرادات ثابتة:- وهي رسوم العضوية للشركات المساهمة وشركات الوساطة ورسوم الادراج التي تفرض كنسبة من رأس المال على الشركات المساهمة المدرجة.

الشق الثاني:- ايرادات متغيرة:- وهي العمولات التي يتقاضاه السوق من جراء عمليات التداول والتي غالباً ما تشكل الجزء الأكبر من ايراداته.

٦) اختيار انظمة ومكننة السوق:- تمثل الانظمة الرئيسية للسوق بنظام التداول ونظام التسويات والمقاصة ونظام الحفظ والايداع المركزي ونظام نشر المعلومات.

والانظمة الآلية (أجهزة وبرامج) تساهم في رفع مستوى كفاءة السوق وتعزيز الحماية للمستثمر ومن المفيد اعتماد انظمة آلية لبعض الجوانب وانظمة يدوية للبعض الآخر.

الخطوة الثالثة:- سن التشريعات والقوانين اللازمة لاحداث السوق في ضوء القرارات والتوجهات التي يتم التوصل اليها في اطار الخطوة الثانية يتطلب انجاز تشكيل فريق قانوني ينبثق عن اللجنة العليا للسوق يمكن ان يضم الى جانب عدد من اعضائها خبيراً قانونياً خارجياً من المعروفين في شئون تشريع اسواق الاوراق المالية وتشمل مهام هذا الفريق وضع قانون سوق الاوراق المالية ولوائحه التنفيذية وكذلك التعليمات الداخلية.

وتتوقف طبيعة الاحجام التي يعالجها هذا القانون واللوائح والتعليمات الداخلية على القرارات السابقة بشكل رئيسي والمتعلقة بالفصل أو الجمع بين مؤسسات السوق ومن المتوقع ان يكون هذا القانون المرجع التشريعي الرئيسي والوحيد والمنظم للشركات المدرجة المساهمة ولعمليات اصدار وتداول وانتقال الاوراق المالية لكل مايتعلق بالمؤسسات المرتبطة او الملحقة بالسوق ولشركات الوساطة وانشطتها اضافة الى سبل تسوية المنازعات والتحكيم وآلياتها.

كما تشمل مهام عمل الفريق القانوني العمل على اتساق هذا القانون مع احكام القوانين السائدة كقانون الشركات والقانون المدني والتجاري والجنائي وقانون المصارف .

الخطوة الرابعة:- إنشاء هيئات ومؤسسات السوق وتجهيز وتعيين وتدريب الكوادر.

ومن المتوقع ان يتم تنفيذ هذه الخطوة بالتزامن مع الخطوة الثالثة ففي الوقت الذي يتم فيه اعداد مسودة القانون وإقراره يمكن العمل على اعتماد المقر وتجهيزه من حيث البرامج والاجهزة المطلوبة وفق ما يتقرر في الخطوة الثانية وتعيين الكوادر وأعداد برامج تدريبهم وتاهيلهم كما تشمل هذه الخطوة التنسيق مع مسئولي الخصخصة وكذلك مع القطاع الخاص حول طرح اسهم بعض الشركات على الاكتتاب العام والادراج في السوق.

الخطوة الخامسة والأخيرة إفتتاح السوق:-

بعد اقرار التشريعات واكتمال تجهيزات ولوازم المقر وتوفر الكادر الفني والاداري يتم افتتاح السوق ومن المهم ان يتزامن ذلك مع طرح اسهم شركة أو أكثر للاكتتاب العام.

ثانياً:- جوانب تطوير السوق

يتعين مواصلة الجهود في عدد من الجوانب التي تشكل محاور العمل على المدى المتوسط والطويل وتعتبر جوانبتطوير العرض والطلب والوساطة وتقوية مهنة المحاسبة والتدقيق والتحليل المالي وتعزيز التعاون مع الاسواق والمؤسسات العربية والدولية اهم هذه المحاور اضافة الى الشروط الاساسية المتمثلة بمواصلة توفير البيئة الاقتصادية المستقرة والمناخ الاستثماري المشجع.

المراجع

- تقرير الدائرة الاقتصادية والفنية - صندوق النقد العربي - سبتمبر ١٩٩٨م.
- ريتشارد فورن - دراسة الجدوى وخطة العمل لسوق الاوراق المالية.

١١,١٣٣ مليار ريال قيمة الصادرات عبر حرض

حركة تجارية نشطة للمنافذ البرية والبحرية لبلادنا خلال التسعة الاشهر من العام الحالي

■.. صنعاء/سبأ تقرير/محمد شوعي ناجي

شهدت المنافذ البحرية والبرية خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الجاري حركة تجارية متزايدة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

حيث بلغت قيمة الصادرات اليمنية عبر منفذ حرض البري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٠٤م ١١ ملياراً و١٣٣ مليوناً و٨٦٧ ألف ريال بزيادة مليار ريال عن الفترة نفسها في العام الماضي.

وأوضح الأخ احمد الحاج مدير عام جمرك حرض لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ان المنتجات الزراعية ٠ جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٦٠ ٪ تلاها الصادرات السمكية بنسبة ٣٥ ٪ ٠٠ مشيرا إلى ان ايرادات الجمرك خلال نفس الفترة بلغت ٤ مليارات و٤٥٣ مليونا و٦٦٥ ألف ريال بزيادة عن نفس الفترة في العام الماضي بلغت ٩٨٠ مليونا و٧٠٠ ألف ريال ٠

وتطرق الأخ مدير عام جمرك حرض إلى ما شهده منفذ حرض منذ بداية العام الجاري من تطور على صعيد تحسين أوضاع الصادرات ونقلها بصورة أكثر ايجابية إلى أسواق دول الجوار من خلال تطوير آلية عمل الوحدات الجمركية وتحديث وسائلها الفنية والعملية بما يلبي حجم المهام المناطة بالجمرك ٠٠ منوها انه بالاضافة إلى ذلك فان منفذ حرض يشكل واحدا من المنافذ الهامة لاستقبال الزائرين من دول الجوار وكذا المغتربين اليمنيين حيث بلغ اجمالي عدد السيارات الوافدة إلى بلادنا عبر المنفذ نحو ٣٥ ألفاً و٧٦٠ سيارة.

فيما بلغ عدد باصات النقل البري نحو ٤ آلاف و٩٠٠ باص يمنية وسعودية فيما شهد ميناء عدن خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الجاري حركة تجارية متزايدة تمثلت في استقبال وتصدير المنتجات اليمنية واستقبال وتصدير وتكرير النفط.

وأفادت احصائية صادرة عن ميناء عدن ان ارصفة ميناء عدن والحاويات ومراسي مصفاة عدن استقبلت خلال الفترة المذكورة ألف و٧٤٠ باخرة تجارية وناقلة حاويات ونفط وبزيادة ١٧٦ باخرة وناقلة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأفادت الاحصائية ان ماتم تفريغه في مراسي مصفاة عدن لتكرير النفط الخام للفترة نفسها بلغ نحو ٣ ملايين و٥٩٨ ألف و٣٠ طناً متريا من المشتقات النفطية المحلية منها والخارجية بما فيها مادة الغاز اليمني المسال.

في حين بلغ اجمالي ماتم تصديره خارجيا وتغطية احتياجات الأسواق اليمنية من نفس المشتقات النفطية وللفترة نفسها مايقارب ٣ ملايين و٣٩ ألفاً و٨٤٤ طناً متريا.

وبينت الاحصائية بأن أرصفة المعلا استقبلت نحو مليونين و٧٦١ ألفاً و٤٣٠ طناً من المواد الغذائية التي شملت الارز والقمح والسكر والالبان والدقيق ومواد البناء المتنوعة٠٠ في حين بلغ ماتم تصديرة عبر ميناء عدن والحاويات للتسعة الأشهر الماضية من العام الجاري نحو ٥٤٢ ألفاً و٩٠ طناً من الصادرات اليمنية التي شملت الاسماك والقطن والمنتجات الأخرى مثل ألبن والعسل والحلويات وبنسبة زيادة عن الفترة المقابلة لها من العام الماضي.

وفي تصريح لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/توقع الأخ ماهر محمد الشعيبي مدير عام ارصفة المعلا بميناء عدن زيادة ماتفرغة الناقلات في ميناء عدن إلى مامقداره ٢٥٠٠ طن يوميا بطاقه شهرية تزيد عن ٧٠ ألف طن ٠٠ مرجعا ذلك إلى مشروع انشاء الرصيف الجديد في الميناء والبالغ طوله نحو ٢١٤ متراً ويتراوح عمقه البحري ما بين ١٢-١٤ مترا وقدرت حمولته بنحو ١٠١٠ طن.

وأوضح الأخ مدير عام ارصفة المعلا بميناء عدن ان مشروع الرصيف الجديد والذي بدأ العمل فيه منذ شهر يوليو من العام الجاري يمثل واحدا من المشاريع الاستثمارية التجارية التي تدخل نشاط الميناء وسيستغرق بناؤه قرابة عامين وبقيمة استثمارية تصل إلى ٣٠ مليون يورو.

إلى ذلك ذكر الكابتن عبدالرحمن الضبعي مدير ميناء المخا لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ان اجمالي ما تم تصديره عبر الميناء خلال التسعة الشهور الماضية بلغ ١٨ ألفاً و ٥١٩ طنا من المنتجات المحلية شملت العطور والبن والاسماك وذلك إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة فيما استقبل الميناء أكثر من ٣٠٠ باخرة وناقلة خلال الفترة نفسها.

٢×٢٣ عمودين

٣×١٩ أعمدة